

Distr.: General
23 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧

٣٠ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه

السياق والخلفية

١ - يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذا التقييم أتى في الوقت المناسب، إذ أجري في وقت يشهد أحداثاً وتطورات كبرى ما فتئت تشكل الخطاب الداعم لأهمية جهود مكافحة الفساد في تسريع وتيرة التقدم الإنمائي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فثمة دلائل متزايدة على أن التصدي للفساد يعزز الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار ويحسن النتائج الإنمائية. ولئن كان الفساد ظاهرة يصعب قياسها نظراً لما تنسم به من تعقيد، فإن الروابط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية أصبحت أكثر وضوحاً في التحليلات السياقية للعوامل الأساسية للاستقرار والتنمية. فالبلدان التي تسجل معدلات منخفضة من حيث انتشار الفساد أو تصوراته غالباً ما تكون بلداناً تتمتع بقدر أكبر من الرخاء وحظ أوفر من الفرص ونطاق أرحب من الحرية الفردية.

٢ - إن خطة عام ٢٠٣٠ تشدد على ضرورة مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في سبيل إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وتعد غاية مكافحة الفساد وسائر الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٦ على نفس القدر من الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك زيادة في الطلب العالمي على تعزيز



الشفافية والمساءلة، إذ إن ١٨٠ دولة طرفاً صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمت إليها^(١).

٣ - وكان إسهام البرنامج الإنمائي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد كبيراً ومتميزاً، وركز على بناء القدرات الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات المعنية، وتشجيع إجراء تقييمات لمخاطر الفساد في قطاعات معينة. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كان مكافحة الفساد أحد مجالات الخدمات الأسرع نمواً على صعيد السياسات في البرنامج الإنمائي.

٤ - وتناول التقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه في مختلف سياقات التنمية؛ (ب) المناقشات وأنشطة الدعوة بشأن سياسات مكافحة الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما حدد التقييم العوامل التي تعطل إسهامات البرنامج الإنمائي. ويغطي التقييم الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦، ويعرض نتائج رئيسية واستنتاجات وتوصيات للاسترشاد بها في المستقبل في اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد الأولويات فيما يخص المشاركة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النتائج والاستنتاجات

٥ - ترحب إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإقرار بأن البرنامج الإنمائي، في إطار السعي إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق نتائج إنمائية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، أولى أولوية عليا لمكافحة الفساد في جميع برامجها القطرية.

٦ - وتخطط إدارة البرنامج الإنمائي علماً بالنتائج التي تشير إلى أن البرنامج يمثل جهة فاعلة رئيسية في تقديم المساعدة في مجال الحوكمة الديمقراطية، ويؤدي دوراً هاماً في مساعدة البلدان النامية على تعزيز سياساتها العامة ونظمها المؤسسية، ويشارك بفعالية في المناقشات وأنشطة الدعوة وجهود إدارة المعارف وإقامة الشراكات بشأن مكافحة الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي - ويندرج في هذا الإطار إسهامه في إدماج الغايات المتعلقة بمكافحة الفساد والمساءلة والشفافية في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان، كان البرنامج الإنمائي من أولى المنظمات التي ساعدت الحكومات في تعزيز تدابير الحوكمة وبناء القدرات والمؤسسات الوطنية حيث يمثل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية عنصرتين بالغتي الأهمية. وراعى البرنامج الإنمائي تطور قضايا الحوكمة الوطنية في سياقات إنمائية معقدة وهشة.

(١) حتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. انظر: <https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/>.

٧ - ويرحب البرنامج الإنمائي بالإقرار بأن دعمه البرنامجي يركز على مبدأ قوامه أن امتلاك ناصية النتائج الإنمائية وتحمل المسؤولية عنها منوطان بالسلطات الوطنية. وتتسق برامج البرنامج الإنمائي مع الأولويات الوطنية وتشجع امتلاك البلدان زمام الأمور كجزء من التزام البرنامج بمبادئ الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. ويهدف تركيز البرنامج الإنمائي على المساءلة والشفافية وغيرهما من الجوانب المتصلة بتزاهة الحوكمة إلى معالجة مشاكل الفساد بصورة أكثر منهجية، عن طريق (أ) منع الفساد في إدارة الشؤون العامة وفي مجال تقديم الخدمات، بما يزيد من فعالية التنمية؛ و (ب) العمل مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

٨ - وتقدر إدارة البرنامج الإنمائي نتائج التقييم التي تؤكد أن المنظمة تكمل الدور المعياري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بتسييرها مبادرات ترمي إلى زيادة الامتثال للاتفاقية وتنفيذها. وتندرج هذه المبادرة في صميم جهود "توحيد الأداء" وتعزيز التساوق والتقارب بين الأنشطة الإنمائية.

٩ - ونرحب بالاستنتاج بأن البرنامج الإنمائي أسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ تدابير كفيلة بإرساء الشفافية والمساءلة على الصعيد المحلي من خلال مبادراته المتصلة بالحوكمة المحلية التشاركية والتنمية المحلية. ودعم البرنامج الإنمائي الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني للمضي قدماً بتدابير مكافحة الفساد والدعوة إلى إرساء الشفافية، وحقق الأهداف التي أعلنتها في العديد من مجالات الدعم لتزاهة الحوكمة، بما في ذلك إتاحة الحصول على المعلومات العامة على الصعيد المحلي. وشجع البرنامج الإنمائي بوجه خاص مبادرات تيسر حصول المواطنين والمجتمعات المحلية على المعلومات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سبيل المشاركة في التخطيط وصنع القرار على الصعيد المحلي.

١٠ - ونرحب أيضاً باستنتاج أن الأطر البرنامجية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرر مكافحة الفساد باعتباره عنصراً أساسياً في التسريع بتحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة. وفي جميع البلدان المشمولة بالتقييم وعددها ٦٥ بلداً، استجاب البرنامج الإنمائي لطائفة من الاحتياجات على صعيد السياسات والقدرات للمساعدة في مكافحة الفساد.

١١ - ويقدر البرنامج الإنمائي استنتاج أن المكاتب القطرية لجأت إلى حد كبير إلى مشاريع مكافحة الفساد (مؤكداً أهمية امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي)، وقدمت برامج عالمية والإقليمية المساندة التقنية والدعم في إدارة البرامج والتمويل الأولي لمباشرة مشاريع جديدة. وأشار التقييم إلى حدوث تقلص في نطاق برامج مكافحة الفساد والتغطية القطرية منذ عام ٢٠١١، منوهاً إلى أن هذا يتطابق مع انخفاض مماثل في النفقات الإجمالية للحكومة

وتدن في التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي. وإن انخفاض نفقات مشاريع مكافحة الفساد القائمة بذاتها يعزى جزئياً إلى أن مشاريع البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد على صعيد المقاطعات، في السنوات الأخيرة، أدمجت في مبادرات وبرامج أوسع نطاقاً في مجال الحوكمة. ومع ذلك، فعلى مستوى المشاريع، تظهر بيانات أداء إطار البرنامج الإنمائي المتكامل للنتائج والموارد بوضوح أن إجمالي نفقات البرنامج الإنمائي على مكافحة الفساد وصل في عام ٢٠١٥ إلى ٤٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٩ في المائة قياساً إلى عام ٢٠١٤. ويمثل مكافحة الفساد في واقع الأمر الناتج الوحيد في النتيجة ٢ الذي زادت فيه نفقات البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥، ما يشير إلى تزايد الاهتمام بمسألة مكافحة الفساد، وتمثل النفقات في أفريقيا زهاء نصف تلك الأموال.

١٢ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي انخفاض الموارد الموجهة إلى الحوكمة ومكافحة الفساد في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك جزئياً إلى بيئة المعونة العالمية المحدودة التي تعطي الأولوية أكثر فأكثر لتخصيص الموارد للأنشطة القصيرة الأجل والقضايا الإنسانية العاجلة والقضايا المتصلة بالأمن والهجرة. وكان ذلك أحد الأسباب الكامنة وراء انخفاض الموارد الأساسية في البرنامج الإنمائي في السنوات الأخيرة. وكانت للتخفيضات في الموارد الأساسية تأثيرات مباشرة في المجالات البرنامجية التي يريد الشركاء أن يوليها البرنامج الإنمائي الأولوية في الاستثمار - مثل مكافحة الفساد، التي هي غاية أساسية في إطار الهدف ١٦، ترتبط بمعظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى. غير أنه، تبعاً للإصلاح الهيكلي للبرنامج الإنمائي المدرج في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفي إطار توحيد حافظتي الحوكمة وبناء السلام (اللتين كانتا يديرهما سابقاً مكتبان مختلفان)، ارتفعت النسبة المئوية الإجمالية لنفقات البرنامج الإنمائي على الحوكمة لتصل إلى نحو ٤٧ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية في عام ٢٠١٤، و ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥ (مقابل ٣٧ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

١٣ - وترحب الإدارة بالنتائج التي تقرر بإسهامات البرنامج الإنمائي في الأولويات الوطنية لمكافحة الفساد. فمن خلال دعم سياسات وممارسات مكافحة الفساد، وجه البرنامج الإنمائي، وشكل في حالات عديدة، برامج الحكومة وأولوياتها. وسجل تحسن في سياسات مكافحة الفساد في حوالي ثلثي البلدان المشمولة بالتقييم. وبما أن التقدم في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه أمر معقد، فإننا نلاحظ أيضاً بعين الرضا تقدير الأداء العام لمبادرات البرنامج الإنمائي ذات الصلة حيث حصل البرنامج على ٣,٥٥ على ٥ نقاط. وتلك علامة تتراوح بين متوسط وجيد وتفتقر بدرجات جيدة على مستوى جدوى وفعالية مختلف المبادرات

المتخذة؛ والسريعة والاستجابة في وضع التشريعات؛ وبناء قدرات مؤسسات مكافحة الفساد.

١٤ - وتحيط إدارة البرنامج الإنمائي علماً بالاستنتاج الهام بأن تشريعات ومؤسسات مكافحة الفساد ليست في حد ذاتها كافية للتصدي للفساد إلا إذا اقترنت بالملاحقة القضائية القوية وبنظم وتدابير الإنفاذ الرامية إلى ضمان مساءلة الحكومة. وإننا نقر بالحاجة إلى ربط جهود مكافحة الفساد بتدابير في مجالات الحوكمة من قبيل المشتريات العامة، وإدارة المالية العامة، وخدمات القضاء والملاحقة القضائية، وإدارة القطاع العام، وإبلاغ الجمهور.

١٥ - وبتفق مع الاستنتاج القائل بأن الأثر العام، لا سيما في تنفيذ البرامج الشاملة التي تربط بالمكونات الرئيسية لإصلاحات الحوكمة، يتوقف على الموارد والإرادة السياسية، والتنسيق الفعّال بين الوكالات الحكومية، والاستدامة، وعلى كثير من العوامل الأخرى. ويؤكد التقرير بقوة على أن المكاسب التي تجني من مكافحة الفساد ستظل محدودة إذا لم تقترن بمجموعة أوسع من المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية مؤسسات وعمليات الحوكمة بوجه عام. وفي إطار نهج البرنامج الإنمائي، يمثل مكافحة الفساد عنصراً شاملاً أساسياً في أنشطة الحوكمة وبناء السلام. ويمثل معالجة أسباب الفساد (من خلال تعزيز الحكم الديمقراطي الفعال) جزءاً من استراتيجية منع الفساد (مذكورة ممارسات البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد، ٢٠٠٨).

١٦ - ويحيط البرنامج الإنمائي علماً بالاستنتاج الذي مفاده أنه، عندما يقدم الدعم إلى وكالات إنفاذ تدابير مكافحة الفساد دون مراعاة البيئة المؤسسية العامة، تكون النتائج محدودة. ونقر بأن فعالية أداء أي وكالة من وكالات مكافحة الفساد تعتمد على مدى تعاونها مع وكالات ومؤسسات الإنفاذ الأخرى. وهذا هو أحد الدروس الهامة التي استخلصها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقديم الدعم التقني إلى مؤسسات الرقابة. ومع ذلك، بالنظر إلى دورها في تنسيق ورصد الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، يشكل دعم وكالات مكافحة الفساد مدخلاً هاماً في برامج البرنامج الإنمائي، وأدى دوراً رائداً في كثير من الحالات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٧ - ويوافق البرنامج الإنمائي على استنتاج أنه، على الرغم من أنه قدم الدعم البرنامجي لمكافحة الفساد في سياقات سياسية معقدة وفي ظل وجود تحديات متعددة في مجال التنمية والإدارة العامة، فقد ساهم في تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الفساد، بتشكيل السياسات والأولويات الحكومية وتعزيز المؤسسات في كثير من الحالات. وما زالت بلدان كثيرة يقدم البرنامج الإنمائي دعمه فيها تواجه تحديات نُظمية في جهودها الرامية إلى تحسين المساءلة

والحد من الفساد. ويمثل الالتزام الحكومي وهيئة البيئة السياسية الموالية والانخراط المتواصل وتوفير الموارد الكافية شروطاً هامة لتنفيذ السياسات والتدابير المؤسسية لمكافحة الفساد.

١٨ - ويوافق البرنامج الإنمائي أيضاً على استنتاج أن جهود مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه تندرج ضمن المجالات الرئيسية للدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي أثناء تنفيذ الخطط الاستراتيجية الحالية والسابقة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من التزام البرنامج الإنمائي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن الموارد المنفقة لا تضيء الموارد التي أنفقتها بعض المؤسسات المالية الدولية، فإن البرنامج الإنمائي كان له دور فريد في دعم الجهود المبذولة لمعالجة أسباب الفساد وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الفساد.

١٩ - ويحيط البرنامج الإنمائي علماً باستنتاج أن نتائج ملموسة تحققت عندما عالج البرنامج الإنمائي قضايا مكافحة الفساد وأسبابه في إطار التنمية المحلية والحوكمة المحلية. وبناء على ذلك، سيركز البرنامج الإنمائي على الاستمرار في بذل تلك الجهود لإثارة المزيد من الطلب على إرساء الشفافية والمساءلة في إطار تقديم الخدمات - في مجالات منها العدالة والأمن - على الصعيد المحلي. ويقدر البرنامج الإنمائي استنتاج أن أنشطته في مجال الدعوة وإسهاماته في المناقشات العالمية والإقليمية عززت الصلات بين أوساط مكافحة الفساد وغيرها من الأوساط الإنمائية. وبالمثل، فإن مبادرات تقييم مخاطر الفساد والمساءلة كانت أكثر فعالية عندما تم اتباع النهج القطاعي.

٢٠ - وترى إدارة البرنامج الإنمائي أن بعض نتائج واستنتاجات التقييم ينبغي أن توضع في سياقها بصورة ملائمة، وأن تكون مستندة إلى أدلة، وأن تكون مدعومة بتحليل أكثر عمقا. فعلى سبيل المثال يشير الاستنتاج ٦ إلى أن البرنامج الإنمائي لم يستفد تماما من الفرص المتاحة له لإدماج النهج القطاعية بشكل أفضل في برامج الإنمائية الأخرى. وعلى مر السنين، قام البرنامج الإنمائي بمجهودات كبيرة لضمان إدماج أفضل لمكافحة الفساد في تقديم الخدمات (في قطاعات منها التعليم والصحة والمياه) وإقامة أوجه التآزر مع المجالات الأخرى في عمله (من قبيل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (مثلا في كوسوفو)، ومبادرات التمكين الجنساني، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (في نيجيريا وأوكرانيا، على سبيل المثال)^(٢).

(٢) الإقليم الذي تديره الأمم المتحدة في كوسوفو (قرار مجلس الأمن ١٢٤٤).

٢١ - ويجدر بالذكر أن الإطار المتكامل للتناجح والموارد في الخطة الاستراتيجية، الذي يسهم في قياس أداء البرنامج الإنمائي في مجال التنمية، يتضمن ناتجاً مستقلاً بعنوان "المؤسسات والنظم الكفيلة باتخاذ تدابير التوعية والوقاية وإنفاذ تدابير مكافحة الفساد في جميع القطاعات ولكافة الجهات المعنية" بلغ في إطاره ٥٧ مكتبا قطريا في جميع المناطق عن أنشطة ونتائج، تتصل أساساً بتدابير معتمدة للتخفيف من مخاطر الفساد في قطاعات بعينها. وإن دعم البرنامج الإنمائي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ نهج "التعميم والتسريع ودعم السياسات" ودوره التنسيقي في تعزيز "إدماج مكافحة الفساد في عمليات البرمجة بالأمم المتحدة من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"، اكتسبا زخماً وأهمية ويشجعان مواصلة إدماج النهج القطاعي لمكافحة الفساد في البرامج الإنمائية الأخرى (لا سيما في مجالات العدالة، والأمن، والمشتريات، والتشييد).

٢٢ - ويشير التقييم إلى أن الإدارة العامة لا تحظى بالتركيز الكافي على المستوى المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والإدارة العامة هي مجال عمل واسع، ينخرط فيه العديد من الشركاء الإنمائيين. وفي الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أولى البرنامج الإنمائي الأولوية لتركيز الدعم على مهام الحوكمة الأساسية (أي استعادة مهام الإدارة العامة الأساسية) في المناطق الهشة والمتضررة من النزاع، فضلا عن التركيز على النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. والإدارة العامة مدخل أساسي في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي تقريبا، سواء في مجالات البيئة والطاقة وإدارة مخاطر الكوارث أو في جهود الإنعاش. وحتى في القطاعات التي تندرج في إطار ولايات كيانات الأمم المتحدة الأخرى (الصحة، والتعليم، أو المياه والصرف الصحي، على سبيل المثال)، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييمات لمخاطر الفساد باستخدام الإدارة العامة بوصفها مدخلا رئيسيا.

التوصيات الرئيسية للتقييم وردّ إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوصية ١: إسناد الأولوية للدعم المقدم من أجل التصدي لأخطار الفساد على التنمية. وضع استراتيجية برنامجية لمكافحة الفساد تربط بصورة أوضح نهج البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد بالبرامج الإنمائية الأخرى.

رد الإدارة: توافق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن المنظمة ينبغي لها أن تسند الأولوية للدعم المقدم من أجل التصدي لأخطار الفساد على التنمية. وسوف تكفل إدارة البرنامج الإنمائي أن يراعى هذا الأمر مراعاة تامة لدى وضع مشروع الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وكان برنامج مكافحة الفساد من أجل التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول برنامج يربط مكافحة الفساد بالتنمية. وبالاستفادة من تنفيذ إطار التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان، يعمل البرنامج الإنمائي على تحديد المعوقات المتصلة بالحوكمة والفساد في مجال تقديم الخدمات. وتعمل برامج عالمية وإقليمية وقطرية لإرساء الحوكمة ومكافحة الفساد يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ مشاريع تسعى إلى إجراء تقييمات لمخاطر الفساد في قطاعات الصحة والتعليم والمياه من أجل المساهمة في النتائج الوطنية في مجال التنمية. وبالتعاون مع مركز سول للسياسات، وسعنا نطاق هذه التقييمات لتشمل قطاع التشييد، ونعتزم توسيع نطاقها ليشمل قطاعي العدالة والأمن.

وفي إطار دعم أهداف التنمية المستدامة، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطبيق نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، وهو الاستراتيجية المشتركة التي وافقت عليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان التنفيذ الفعال والمتسق لخطة أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا أن يكفل إدماج شتى الغايات المدرجة في الهدف ١٦ في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية، بما في ذلك اتباع نهج قطاعي، وتنفيذ مبادرات للمساءلة الاجتماعية، وإدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العمليات الإنمائية. وسيجري دعم التسريع باستعمال وزيادة بلورة الأدوات والمنهجيات (بما في ذلك أدوات تقييم المخاطر) لتحديد القيود الرئيسية والمعوقات المتصلة بالحوكمة أو غيرها من المشكلات (بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد). وسيقدم البرنامج الإنمائي دعماً سياساتياً منسقاً للبلدان التي ستشارك في تنفيذ المشروع عبر مستشارين عالميين وإقليميين يعملون بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين، ولا سيما في تنفيذ وإدماج الهدف ١٦ والغايات المتصلة به. ويولي البرنامج الإنمائي الأولوية لعنصري "التشييد النظيف" و "الشراء الإلكتروني" باعتبارهما عنصرين في مجال مكافحة الفساد يسهمان في تحقيق الأهداف الأخرى، مثل الهدف ٩ بشأن الهياكل الأساسية. وبدأ البرنامج الإنمائي في إعداد وتنفيذ حزمة دعم لإدماج مكافحة الفساد في أعمال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (في أوكرانيا ونيجيريا، على سبيل المثال).

وكرئيس لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنسق لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، ينسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تسع منظمات أخرى في الأمم المتحدة من أجل توفير التدريب للموظفين الميدانيين بشأن إدماج مكافحة الفساد في عمليات البرمجة بالأمم المتحدة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب شركاء الأمم المتحدة الآخرين، إلى إدماج مكافحة الفساد في الخطط وعمليات التنمية الوطنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال أطر عمل المساعدة الإنمائية وغيرها من برامج ومشاريع الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

الإجراء الرئيسي/الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الوضع	التتبع ^(٣)	التعليقات
١-١ كفالة مراعاة إسناد الأولوية للدعم المقدم للتصدي لأخطار الفساد على التنمية مراعاة تامة في عملية إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.	بجول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	مكتب السياسات	ودعم البرامج، المكتب التنفيذي		
٢-١ التأكد من كون مكافحة الفساد جزءاً من نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات وغيره من حزم الدعم المعدة لدعم خطة أهداف التنمية المستدامة.	بجول آذار/مارس ٢٠١٧	مكتب السياسات	ودعم البرامج		

التوصية ٢: معالجة التباينات الإقليمية في الدعم المقدم لمكافحة الفساد، وإسناد الأولوية لدعم المناطق المثلثة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الراهن.

رد الإدارة: توافق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوصية التي تدعو البرنامج الإنمائي إلى معالجة التباينات الإقليمية في الدعم المقدم لمكافحة الفساد في السياق الإنمائي. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتحليل هذه التباينات وبإعداد توصيات بشأن الإجراءات اللازمة اتخاذها من أجل التصدي لها في برامجها الإقليمية والقطرية لمكافحة الفساد. وستكون التغطية الكاملة لجميع المناطق رهناً بتوافر الموارد المالية الكافية.

(٣) يتم تتبع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.

١-٢	القيام، بالتعاون مع المكاتب والمراكز الإقليمية، بإعداد تحليل للتباينات الإقليمية في الدعم المقدم لمكافحة الفساد في السياق الإنمائي، وتوصيات لمعالجة هذه التباينات.	٢٠١٧	بجلول كانون الأول/ديسمبر	مكتب السياسات بالتعاون مع المراكز الإقليمية والمكاتب الإقليمية
٢-٢	توفير أنشطة بناء القدرات والدعم الاستشاري للمكاتب القطرية في المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجال دعم مكافحة الفساد.	نهاية عام ٢٠١٨	متواصل (بجلول)	مكتب السياسات بالتعاون مع المكتب الإقليمي
٣-٢	تعبئة الموارد من الشركاء الإنمائيين لتأمين المزيد من الدعم السياسي والبرنامجي للمناطق التي يوجد فيها طلب مرتفع على برامج مكافحة الفساد لكنها تمتلك موارد محدودة.	٢٠١٧	بجلول كانون الأول/ديسمبر	مكتب السياسات بالتعاون مع المكتب الإقليمي والمراكز الإقليمية المعنية

التوصية ٣: النظر في إسناد الأولوية لدعم عمليات تقييم وقياس المخاطر القائمة في مجالي الحوكمة ومكافحة الفساد.

رد الإدارة: توافقت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوصية التي تدعو البرنامج الإنمائي إلى أن يدعم عمليات التشخيص والقياس في مجالي الحوكمة ومكافحة الفساد. ويقر البرنامج الإنمائي بأن ثمة كثيراً من عمليات التشخيص والاستقصاءات والتقييمات وغيرها من عمليات القياس التي اضطلع بها العديد من الشركاء ومن الأكاديميات. ويكمن التحدي في كفاءة التنسيق بين الشركاء، وقبول واضعي السياسات الوطنية لهذه التقييمات والبيانات التي تستند إليها، واستعمالها بشكل سليم لإصلاح السياسات. وقد أظهرت تجربة البرنامج الإنمائي أن معظم تشخيصات وقياسات الحوكمة ومكافحة الفساد لا تتجسد في سياسات عامة، لأسباب منها الافتقار إلى الالتزام السياسي، ومحدودية الموارد المخصصة للمتابعة، وغياب خطط للاستدامة. ولتعزيز جهود قياس مكافحة الفساد وتقديم إرشادات بشأن استخدام المؤشرات المناسبة لقياس الفساد ورصده، نشر البرنامج الإنمائي دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد في عام ٢٠١٥.

ولتعزيز الجهود الرامية إلى دعم عمليات تشخيص وقياس مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة، سيقوم البرنامج الإنمائي بما يلي:

(أ) التنسيق مع الشركاء الآخرين في توحيد منهجيات قياس الفساد من أجل المساعدة في زيادة الفعالية في استخدام تشخيصات وقياسات الحوكمة ومكافحة الفساد؛

(ب) ضمان استدامة المشاريع بدءاً بتقييم النزاهة حتى إصلاح السياسات بتأمين تأييد الحكومات والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة منذ بداية تنفيذ المشاريع؛

(ج) تعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز آليات إبداء التعقيبات وتذليل العقبات المتصلة بالحوكمة والفساد في مجال تقديم الخدمات. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى تقاسم التكاليف مع الحكومات لكفالة توسيع نطاق واستدامة المشاريع الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١-٢ تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق عمله على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف ١٦). واستعراض وتحديث أدوات وآليات البرنامج الإنمائي الهادفة إلى دعم عمليات التشخيص والقياس في مجالي الحوكمة ومكافحة الفساد.

مكتب السياسات
مجلس كانون
الأول/ديسمبر
٢٠١٧
ودعم البرامج
(وبخاصة مركز
أوسلو للحكم)،
بالتعاون مع المراكز
الإقليمية والمكاتب
الإقليمية والمكاتب
القطرية وغيرها من
الشركاء المعنيين (مثل
المكتب المعني
بالمخدرات والجريمة
وفريق مدينة برايا)

٢-٢ توفير أنشطة بناء القدرات والدعم الاستشاري للمكاتب متواصل (بجول مكتب السياسات القطرية فيما يتعلق بعمليات تشخيص وقياس مكافحة (نهایة عام ٢٠١٨) ودعم البرامج (وبخاصة مركز أو سلو للحكم)، بالتعاون مع المراكز الإقليمية والمكاتب الإقليمية

التوصية ٤: زيادة الدعم المقدم إلى المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز المساءلة على جانب الطلب، ولا سيما المبادرات المتصلة بالوصول إلى المعلومات وبالمساءلة الاجتماعية.

رد الإدارة: تتفق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تماما مع التوصية. فخلال السنوات الثماني الأخيرة، ساهم البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه عن طريق تعزيز تواصله مع الشباب والجماعات النسائية، والمجتمعات المحلية، ومع العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي، وذلك لتعزيز المساءلة على جانب الطلب. وسيواصل البرنامج الإنمائي عمله مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة العمل من أجل النزاهة ولجنة هويرو (المنظمة الدولية للشبكات الشعبية النسائية) على الصعيد العالمي، وسيواصل في الوقت ذاته عمله مع منظمات المجتمع المدني والشباب والجماعات النسائية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين تقديم الخدمات، والميزانيات، والبنى التحتية، ورصد الفساد. وسيشارك البرنامج الإنمائي الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لكفالة وجود حوار. بما يسهم في وجود آلية لإبداء التعقيبات تتسم بالفعالية وتفرض نتائج ملموسة بفضل تعزيز المساءلة على جانب الطلب.

وسيمثل أحد الأهداف الرئيسية لمبادرات البرنامج الإنمائي في تعزيز المساءلة الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والهياكل الأساسية، والعدالة والأمن وغيرها من القطاعات ذات الصلة من أجل الإسهام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وستشمل التدابير في هذا الإطار ما يلي:

(أ) مواصلة شراكة البرنامج الإنمائي مع منظمة الشفافية الدولية وغيرها من الشركاء العالميين لرفع الطلب العالمي على كفاءة المساءلة الاجتماعية؛

(ب) العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز وزيادة المبادرات الناجحة بشأن البيانات المفتوحة، والوصول إلى المعلومات، وشفافية المشتريات في إطار تقديم الخدمات على الصعيد المحلي؛

(ج) مواصلة دعم رصد الميزانيات والنفقات والخدمات من جانب المجتمع المدني والمجتمع المحلي، بطرق منها اعتماد تكنولوجيات جديدة لرصد الخدمات؛

(د) تعزيز الشبكات النسائية من أجل تحسين الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات عن طريق زيادة المبادرات الناجحة على الصعيدين المحلي والوطني؛

(هـ) تقديم الدعم إلى الشبكات الشبابية في مشاريعها الابتكارية في مجال المساءلة الاجتماعية.

- ١-٤ توفير أنشطة بناء القدرات والدعم الاستشاري للمكاتب القطرية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمشاريع القطرية أن تعزز انخراطها في مبادرات المساءلة الاجتماعية، مما في ذلك عمليتي الرصد والرقابة المتصلتين بأهداف التنمية المستدامة.
- ٢-٤ توفير الدعم في مجال بناء القدرات إلى الجماعات الشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن كيفية العمل مع السلطات الحكومية لرصد الخدمات والميزانيات والهياكل الأساسية.
- ٣-٤ مواصلة عمل البرنامج الإنمائي في مجالات المعرفة والدعوة والشراكة لإدماج مكافحة الفساد في برامج التنمية المحلية والإدارة الحضرية، بما في ذلك من خلال العمل بشأن البيانات المفتوحة والميزنة المفتوحة والتعاقد المفتوح في إطار مبادرة "المدن الذكية".
- مكتب السياسات ودعم البرامج والمراكز الإقليمية (والشركاء المعنيون) والمكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية (لا سيما بشأن البيانات المفتوحة)
- بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨
- متواصل (بحلول نهاية عام ٢٠١٨)

التوصية ٥: مواصلة تعزيز المشاريع العالمية والإقليمية لمكافحة الفساد من أجل دعم البرامج القطرية وتمكين البرنامج الإنمائي من الإسهام في المناقشات والأنشطة الدعوية المتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي. وينبغي الاستعانة بالمشاريع العالمية والإقليمية لتنمية المسارات الرئيسية للدعم البرنامجي على المستوى القطري.

رد الإدارة: تتفق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تماما مع التوصية. وسينظر البرنامج الإنمائي في إمكانيات تعزيز عناصر مكافحة الفساد في برامج ومبادرات الحوكمة القائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ووفقا لهذه التوصية، باشر البرنامج الإنمائي المشروع العالمي المعنون "مكافحة الفساد من أجل إقامة مجتمعات مسالمة شاملة للجميع" في إطار مواصلة تقديم دعمه السياسي والبرنامجي على الصعيد العالمي لمكافحة الفساد.

وستستثمر نوافذ التمويل الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مثل نافذة الحوكمة من أجل إقامة مجتمعات مسالمة شاملة للجميع) بوصفها فرصة للبرنامج الإنمائي لتخصيص الأموال لمبادرات مكافحة الفساد على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

١-٥ إدماج الغايات المتعلقة بمكافحة الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي في أطر النتائج والموارد للخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي والبرامج العالمية والإقليمية.

٢٠١٧ بحلول كانون الأول/ديسمبر مكتب السياسات ودعم البرامج، بالتعاون مع المراكز الإقليمية والمكاتب الإقليمية

٢-٥ مواصلة تعبئة المزيد من الموارد لمبادرات البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي والعمل جنبا إلى جنب مع غيره من الشركاء المعنيين من أجل الاضطلاع بأنشطة مشتركة لمكافحة الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي.

عام ٢٠١٨ (بحلول نهاية متواصل) مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية والمراكز الإقليمية (والشركاء)

التوصية ٦: تعزيز تعبئة الأموال لدعم مكافحة الفساد، مع التركيز على مجالات مختارة في مبادرات مكافحة الفساد وكفالة المساءلة.

رد الإدارة: تتفق إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تماما مع التوصية، وتلاحظ في الوقت ذاته التحديات الناجمة عن الدرجة العالية من الاعتماد على جهات مانحة معدودة في برنامجها العالمي لمكافحة الفساد. وسيعمل البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده في مجال تنمية الشراكات وتنويع قاعدة الجهات المانحة عند تعبئته للموارد من أجل دعم أنشطة الحوكمة ومكافحة الفساد، مع التركيز بوجه خاص على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، والوكالات المانحة.

ويتيح إطلاق المشروع العالمي المعنون "مكافحة الفساد من أجل إقامة مجتمعات مسالمة شاملة للجميع" للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ فرصة للشركاء المانحين للإسهام تحديدا في أنشطة البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد. وتتيح نوافذ التمويل الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مثل نافذة الحوكمة من أجل إقامة مجتمعات مسالمة شاملة للجميع) أيضا فرصة للشركاء المانحين المهتمين لتوفير التمويل المجمع والمرن الذي يمكنهم من خلاله دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج. والهدف من نوافذ التمويل هو تحسين نوعية التمويل غير الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشجيع المزيد من البرمجة المتكاملة، والاستجابة للقضايا الناشئة. والقصد من إنشاء هذه النوافذ هو مساعدة البرنامج الإنمائي وشركائه على التجمع حول أهداف مشتركة لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسيقوم البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) العمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة على تصميم برامج/مشاريع مشتركة بشأن مكافحة الفساد ونزاهة الحوكمة؛ (ب) مواصلة إطلاع الشركاء المانحين على خطط البرنامج الإنمائي لتنفيذ الهدف ١٦ وإدماجه في الأهداف الأخرى (وهذا من شأنه أن يساعد على تعبئة الموارد الإضافية لدعم أهداف التنمية المستدامة)؛ (ج) إطلاع الشركاء المانحين على نهج البرنامج الإنمائي وتخصه وأولوياته فيما يتعلق بمكافحة الفساد وعلى مشاريعه وأنشطته على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

١-٦ وضع استراتيجية لتعبئة الموارد بحلول كانون الأول/ مكتب السياسات ودعم وللشراكة، مع التشديد على أهمية ديسمبر ٢٠١٧ البرامج، بالتعاون مع المراكز الإقليمية والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية تنفيذ وقياس ورصد أهداف التنمية المستدامة.

<p>٢-٦ عرض تدابير مبتكرة لمكافحة الفساد، بحلول كانون الأول/ مكتب السياسات ودعم بما في ذلك أدوات تشجع الانفتاح ديسمبر ٢٠١٧ البرامج، بالتعاون واستخدام البيانات المفتوحة مع المراكز الإقليمية والتكنولوجيات التي تكتسي أهمية والمكاتب الإقليمية خاصة بالنسبة لبعض الجهات المانحة والمكاتب القطرية والشركاء.</p>
<p>التوصية ٧: تعزيز قدرات الموظفين على المستويين العالمي والإقليمي لتلبية حاجة برامج مكافحة الفساد إلى خدمات سياسية وتقنية متخصصة. رد الإدارة: تتفق إدارة البرنامج الإنمائي تماما مع التوصية، وتسلم في الوقت ذاته بأن تعزيز القدرات أمر مرهون بالحصول على موارد إضافية. وسوف يعمل البرنامج الإنمائي على الحفاظ على القدرات اللازمة لدعم وضع وتنفيذ برامج مكافحة الفساد وعلى تعزيز هذه القدرات قدر الإمكان ريثما يتم حشد موارد إضافية.</p>
<p>١-٧ كفاءة وجود القدرات المخصصة لبرامج بحلول كانون الأول/ مكتب السياسات ودعم مكافحة الفساد في المكاتب القطرية ديسمبر ٢٠١٧ البرامج، بالتعاون ومراكز الخدمات الإقليمية والمقر من مع المراكز الإقليمية أجل إسداء المشورة ودعم سائر والمكاتب الإقليمية الممارسات الهادفة إلى تصميم برامج والمكاتب القطرية مكافحة الفساد ورصدها وتنفيذها وتقييمها.</p>